S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/1012
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقد أيد فيه المجلس، في جملة أمور، اعتزامي تقديم تقرير شامل عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة في أنغولا كل شهرين. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/842).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - اجتمع الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، في فرانسفيل (غابون) في ١٠ آب/أغسطس وفي بروكسل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان من المتوقع أن يساعد هذان الاجتماعان على تهيئة مناخ من الوثوق والثقة المتبادلة بين الحكومة ويونيتا ويسهل زيادة الاتصالات بين المسؤولين من كلا الجانبين. غير أن حادثا لإطلاق النار وقع في لواندا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مقر رئيس أركان يونيتا الجنرال أرليندو شيندا بينا "بن - بن"، أصيب فيه أحد حراسه بجراح، شكل نكسة خطيرة. واعتبرت يونيتا الحادث محاولة لاغتيال رئيس أركانها الذي غادر بعد ذلك بفترة وجيزة الى بايلوندو. وتم تعليق المحادثات العسكرية بين الحكومة ويونيتا بشأن الإدماج الشامل لقوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية واستكمال تشكيل جيش مشترك، وكذلك عدة أنشطة أخرى. وأدى ذلك الى تأخير يؤسف له في العملية السلمية حتى عودة الجنرال "بن - بن" الى لواندا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ - واجتمع ممثلي الخاص، السيد عليون بولوندين بييه، خلال هذه الفترة، بالرئيس دوس سانتوس، والسيد سافيمبي في عدة مناسبات لمحاولة اقناعهما باستئناف المناقشات بشأن المسائل السياسية وغيرها من المسائل المعلقة. وفي الوقت ذاته، حث ممثلو عدة دول أعضاء الطرفين على العودة الى تنفيذ بروتوكول لوساكا[1]، بما في ذلك السيد جورج موس، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون

(١) S/1994/1441، المرفق.

الأفريقية، الذي عقد محادثات مع كل من الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمعت شخصيا بالرئيس خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وأكدت له على الحاجة الى التعجيل بتنفيذ العملية السلمية. وأكدت أيضا على الصلة بين الدعم الذي أبدى المجتمع الدولي استعدادا لأن يقدمه لأنغولا والتقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

٤ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، زار كبار موظفي الحكومة بايلوندو. وبعد هذه الزيارة، عاد الجنرال "بن - بن" الى لواندا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وأصدرت الحكومة ويونيتا بلاغا مشتركا (S/1995/991، المرفق)، أكدا فيه التزامهما ببروتوكول لوساكا واستعدادهما للتعاون لتعزيز العملية السلمية. وبعد هذا التطور الإيجابي، حدث في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أول تحرك لقوات يونيتا الى مناطق الإيواء كما هو مشروح في الفقرة ١٨ أدناه.

٥ - وواصلت اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المكلفة بتنفيذ بروتوكول لوساكا، اجتماعاتها المنتظمة، برئاسة ممثلي الخاص. وخلال جلسة خاصة عقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أبدى زعماء المجلس الدائم للمطارنة الكاثوليك في أنغولا قلقهم الشديد إزاء بعض التطورات التي تؤخر العملية السلمية. وأثير أيضا في اللجنة المشتركة موضوع إعادة المرتزقة الى وطنهم وعرض كل جانب موقفه وقررت اللجنة أن تظل المسألة قيد نظرها ويواصل ممثلي الخاص توجيه نداء الى الحكومة ويونيتا لإظهار حسن النية في البحث عن قاسم مشترك بشأن هذه المسألة.

٦ - وعلى الرغم من جهود اللجنة المشتركة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لم يتم تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء. وحث ممثلي الخاص يونيتا، التي لم تفرج حتى الآن إلا على ٢٠ سجينا مقارنة بالحكومة التي أفرجت عن ٢١٠، على إعطاء هذه المسألة الإنسانية الهامة اهتماما عاجلا. فينبغي عدم معالجة المسألة على أساس المعاملة بالمثل، بما أن بروتوكول لوساكا ينص على أنه ينبغي الإفراج عن السجناء بدلا من تبادلهم على أساس المعاملة بالمثل.

٧ - ونوقشت بصورة متكررة مع حكومة أنغولا التأخيرات في إنشاء محطة إذاعة مستقلة للبعثة. وعلى الرغم من أنه تم إعطاء البعثة مدة بث أطول في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، لم يتم حتى الآن الحصول على رد واف من الحكومة فيما يتعلق بمحطة إذاعة خاصة بالأمم المتحدة، وما زالت الحالة بصفة أساسية كما كانت عليه عندما عرضتها في تقريري الأخير المقدم الى المجلس.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وقوامها

٨ - أوشك الوزع الكامل للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على الانتهاء. وكان للبعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ما مجموعه ٦ ١٨٤ من الأفراد العسكريين من جميع الرتب، بما في ذلك ٣٣١ مراقبا عسكريا تم وزعهم في أكثر من ٦٠ موقعا في جميع أنحاء أنغولا (انظر المرفق ١). وسوف يجري إنشاء خمسة مواقع اضافية عندما يتوفر الدعم السوقي الكافي.

٩ - وقد تم نشر خمس من كتائب المشاة الست المسقطة (من أوروغواي، والبرازيل، ورومانيا، وزمبابوي، والهند)، فضلا عن وحدات دعم عديدة، الى خمس من المناطق الست للعمليات في أنغولا. وكان لوجود القوات أثر ايجابي بالفعل على الحالة العسكرية العامة في البلد، على الرغم من التأخيرات المزعجة في عملية الإيواء. ولم تصل بعد وحدات المشاة من الأرجنتين وزامبيا (٣٠٠ لكل منهما) وناميبيا (٢٠٠)، بالاضافة الى ما تبقى من سرية السوقيات البرتغالية، وسرية الجسور التي قدمتها أوكرانيا في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن تصل جميع الوحدات المذكورة أعلاه الى أنغولا خلال الأسابيع القليلة القادمة. غير أنه تقرر إلغاء جلب وحدة بحرية صغيرة بما أنه لم تعد خدماتها تعتبر ضرورية.

١٠ - وقد تعرض وزع قوات الأمم المتحدة في الأجزاء الشرقية من البلد لعقبات بسبب الطرق الملغومة والجسور المتضررة (انظر الفقرة ٤٢ أدناه)، فضلا عن الصعوبات المواجهة في تزويد مواقع البعثة من الجو، نظرا للتقييدات المالية الراهنة. وقد تقرر إعطاء الأولوية لوزع وحدات أصغر من قوة الأمم المتحدة في المواقع التي سيجري فيها إيواء قوات يونيتا.

باء - التقيد بوقف اطلاق النار

١١ - ما زالت الحالة العسكرية هادئة في معظم المناطق. وبلغ عدد انتهاكات وقف إطلاق النار ٧٧ انتهاكا في تشرين الأول/أكتوبر و ٧١ انتهاكا في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تعرضت المحاولات التي بذلتها البعثة للتحقق من هذه الحوادث لعقبات بسبب التأخير في تقديم الشكاوى، والمعلومات غير الكاملة، وعدم المقدرة على الوصول الى الأماكن، وعدم توفر التعاون اللازم من جانب الطرفين الأنغوليين. وقد حققت البعثة منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في ٢٠١ حالة انتهاك مزعوم، وتم التأكد من أن ٣١ منها تعزى الى القوات المسلحة الأنغولية و ٣٨ منها الى يونيتا؛ وما زالت ٩٦ حالة مزعومة رهن التحقيق؛ ولا يمكن التحقيق في الحالات المتبقية لأسباب مختلفة.

١٢ - وتواصل البعثة رصد الحالة العسكرية وتخفيف التأزم الناشئ عن أحداث فردية، معظمها عبارة عن هجمات وكمائن ونهب على نطاق صغير. وفي مناطق كثيرة، ما زالت قوات الحكومة وقوات يونيتا قريبة من بعضهما البعض ودورياتهما العدوانية تقوض محاولات خلق جو الثقة الذي يعتبر ضروريا لعملية الإيواء. وكانت حالة التوتر حادة في أقاليم أويجي، وكابيندا، ولوندا نورتي، ولوندا سول، التي حدثت فيها تحركات كبيرة للقوات. وهناك دلائل على أن الحكومة تستعد للقيام بعمليات عسكرية ضد قطع الطرق ووضع الألغام بصورة غير مشروعة في لوندا نورتي ولوندا سول، ولكن التقارير اللاحقة تشير الى أن هذه الإجراءات التي يحتمل أن تؤدي الى زعزعة الاستقرار قد ألغيت أو على الأقل أرجئت.

١٣ - وفي الوقت نفسه، يؤسفني أن أفيد بأنه تم الشروع في حملات دعاية ضد بعثة الأمم المتحدة الثالثة في اقليمي أويجي وبينغويلا، على ما يبدو بتشجيع من الطرفين، أو على الأقل بالتواطؤ معهما. فقد أقيمت مظاهرات عدائية في المقر الاقليمي للبعثة في أويجي، وفي برنامج بثته الإذاعة التي تسيطر عليها الحكومة، وتم حث سكان الاقليم على "الاستعداد لشن حرب" ضد البعثة. وفي حوادث منفصلة في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، حجزت يونيتا قوافل تابعة للبعثة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وضايقتها. واحتج ممثلي الخاص بشدة على هذه الإجراءات لدى الطرفين، وعلى أعلى المستويات؛ وقدم كلا الطرفين تأكيدات على أن هذه الأحداث لن تتكرر. وتشكل أيضا العمليات المتزايدة لقطع الطرق تهديدا خطيرا للعملية السلمية ولأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين في أنغولا. وبالاضافة الى ذلك، يؤكد هجوم قامت به في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عناصر مجهولة الهوية ضد موقع لفريق تابع للبعثة في كابيندا، وأدى الى اصابة مراقب من الشرطة المدنية للأمم المتحدة بجروح خطيرة، على الحاجة الى أن يحترم الطرفان التزاماتهما بتوفير الأمن الملائم لجميع موظفي البعثة.

جيم - مسألة تشكيل القوات المسلحة الوطنية والمسائل المرتبطة بها

١٤ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استؤنفت المفاوضات المتعلقة بانجاز تشكيل القوات المسلحة الأنغولية بعد أن عاد الوفد العسكري للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، الذي يرأسه الجنرال "بن بن"، إلى لواندا. ولهذه المسألة أهمية حاسمة. فما لم يتوصل، دون إبطاء، إلى اتفاق منصف وعملي، يحتمل أن تترك هذه المسألة أثرا سلبيا في كثير من عناصر عملية السلام، وضمنا عملية ايواء العسكريين. وفي الوقت ذاته، يجب أن تهيئ الحكومة لتنفيذ هذا الجانب الحيوي من بروتوكول لوساكا، الذي سيتطلب، إلى جانب برنامجي التسريح وإعادة التأهيل، موارد مالية وغير مالية كبيرة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تشكيل الجيش المشترك على عاتق الحكومة، لكن المساعدة الثنائية يمكن أن تُعين في ضمان نجاح هذا المشروع الطموح. وقد ناشد ممثلي الخاص الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات لهذا الغرض.

١٥ - وطُلب من الحكومة ويونيتا، مرارا، أن تزودا الأمم المتحدة بالمعلومات المتصلة بقوام ومواقع قواتهما وأسلحتهما. وسيلزم التدقيق في هذه المعلومات عندما يبدأ الجنوب بالانتقال نحو مناطق إيوائهم

أو ثكناتهم أو مناطق تركزهم، وذلك وفقا لبروتوكول لوساكا. ومؤخرا زود الطرفان البعثة ببعض المعلومات، لكنهما مقصران جدا عن تقديم كل البيانات اللازمة. كما أن يونيتا تضم مكاتب اتصال لها مشتركة مع المقر الاقليمي للبعثة، وهي خطوة كان يجب عليها اتخاذها منذ فترة طويلة، وسيسهل اتخاذها لو قدمت الحكومة المسكن وخدمات الأمن وسائر أشكال الدعم لموظفي يونيتا هؤلاء.

دال - عملية الايواء

١٦ - انتهى، قبل فترة، استكشاف خمس عشرة منطقة لايواء أفراد يونيتا، ووافق الطرفان على جميع المواقع ما عدا واحدا. وبالرغم من الصعوبات السوقية الهائلة، أحرز بعض التقدم في بناء بعض مناطق الايواء هذه. ففي الاقليم الأوسط، فرغ تماما من بناء اثنتين منهما: فيلانوفا ولونديونبالي، بينما أقيمت الهياكل الأساسية الأولية لمنطقتي نيغاجي وكيباكي، في الاقليم الشمالي. ووفقا لذلك، يتبع في الايواء نهج مرحلي يتماشى مع اتفاق سبق التوصل إليه بين الحكومة ويونيتا، وبدأ بناء ستة مواقع اضافية للايواء. ولكن، على النقيض من التفاهمات التي كان قد جرى التوصل إليها مع يونيتا، لا تزال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ولا سيما عنصرها العسكري، تقوم بغالبية أعمال البناء.

١٧ - ويضطلع بكل أعمال التحضير، ذات الصلة بعملية الايواء، بالتعان الوثيق مع وحدة تنسيق المساعدة الانسانية، وضمن ذلك احضار امدادات الأغذية والأدوية إلى الأماكن المخصصة لها وتركيب معدات الحوسبة لتسجيل المقاتلين وأسلحته، ووزع موظفي الأمم المتحدة وموظفي الدعم الذين تؤمنهم المنظمات غير الحكومية. ومن العناصر الهامة لعملية الايواء تسليم امدادات المياه وغيرها من الامدادات الأساسية إلى الأسر التي سترافق جنود يونيتا في معسكراتهم، وتقديم مجموعات معدات الرعاية الصحية، وتهيئة برامج إعادة التأهيل. وتلتمس الآن تبرعات من أجل هذه الأنشطة. ومع أن أوساط المانحين استجابت بسخاء، حتى الآن، لنداءات ممثلي الخاص، لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة إضافية عاجلة.

١٨ - وأخيرا بدئ بإيواء قوات يونيتا في فيلانوفا ومقاطعة هوامبو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو تاريخ الذكرى السنوية الأولى لتوقيع بروتوكول لوساكا. وقد حضر هذه المناسبة ممثلي الخاص ووفود اللجنة المشتركة. ولأسباب سياسية وسوقية معا، تأخرت هذه العملية قرابة عام واحد، عن الموعد المقصود، وهي تجري ببطء شديد؛ وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان عدد الذين حضروا ليعسكروا في فيلانوفا لا يتجاوز ٣٦٣، واشتكت الحكومة من أنهم كانوا "جنودا صبيانا" يحملون أسلحة غير صالحة للخدمة. وهذا الأمر يعيد إلى الذاكرة، على نحو مقلق، ممارسة الطرفين كليهما في تنفيذ اتفاقات بسيسي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وبعد أن يسلم المقاتلون السابقون أسلحتهم، يجري تسجيلهم في نظام محوسب وتصدر لهما بطاقات هوية ومجموعات من معدات النظافة الصحية. وقد أنشئ نظام لتوزيع الأغذية في كل اسبوع. وبالرغم من أنه كان قد اتفق على أن يؤوى في كل يوم، في المتوسط، ١٥٠ جنديا في فيلانوفا، لا يزال هذا الهدف بعيد المنال. وأخيرا أمدت الحكومة البعثة بالمعلومات المتصلة بالأماكن التي تقع في مقاطعتي

هوامبو وأويجي، والتي ستنسحب إليها القوات المسلحة الأنغولية. وعملا ببروتوكول لوساكا، ينبغي أن تنفذ هذه العملية في أوانها، وأن تتحقق منها الأمم المتحدة تماما.

هاء - ازالة الألغام

١٩ - لا يزال وجود عدد كبير من الألغام التي لم تنفجر بعد يؤثر تأثيرا خطيرا في جميع عمليات الأمم المتحدة في أنغولا. وبسبب ذلك، لا تزال الحاجة تدعو إلى أن تبذل البعثة ووحدة تنسيق المساعدة الانسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومة ويونيتا، جهودا منسقة. وقد أحرز حتى الآن بعض التقدم في هذا المجال.

٢٠ - وبمساعدة من عدة منظمات غير حكومية، واصلت البعثة أنشطتها المتصلة بازالة الألغام في مناطق الايواء، وعلى طول الطرق الموصلة إليها، وحول الجسور التي يقصد إعادة بنائها. ولا يزال نطاق عمليات كنس الألغام، المشتركة بين الحكومة ويونيتا، محدودا، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى استمرار انعدام الثقة بين الطرفين. لكن الأنشطة المشتركة المضطلع بها في مقاطعة كواندو كوبانغو أدت، بالفعل، إلى فتح عدة طرق هامة. وبعد شيء من التأخير، أذنت الحكومة لشركة من جنوب افريقيا تعمل في إزالة الألغام، وهي مرتبطة بعقد مع الأمم المتحدة، بأن تبدأ بالعملية. وتساهم ألمانيا بخدمات عدة خبراء من أجل المساعدة على مراقبة النوعية فيما يتعلق بهذا العقد، في حين أن الولايات المتحدة ستبدأ توريد معدات بناء الجسور في كانون الأول/ديسمبر. ولهذا الأمر ضرورة مطلقة، ليس فقط لعمليات البعثة، بل كذلك من أجل إصلاح الطرق مستقبلا في أنغولا.

٢١ - ومؤخرا، وقعت عدة حوادث نجمت عن انفجارات للألغام في مقاطعات بنغويلا وهوامبو وميلانغي ولوندا نورتي، على طرق كانت قيد الاستخدام، فعلا، منذ عدة أشهر. ولا يمكن أن يستبعد احتمال وضع ألغام جديدة في بعض المناطق، ولو أن إزالة الألغام التي حصلت قبل فتح العديد من الطرق الموصلة لم تكن منهجية. ولذلك حثت اللجنة المشتركة الحكومة على تكرار عمليات كنس الألغام التي تقوم بها على بعض هذه الطرق.

٢٢ - وفي الوقت ذاته، تعتزم مدرسة إزالة الألغام التي أنشأها المكتب المركزي للعمل المتعلق بالألغام، التابع لوحـــدة تنسيق المساعدة الانسانية أن تشرع في دورة تدريبية للمجموعة الأولى من الطلاب الأنغوليين الـ ١١٢. وسيدير هذه الدورة خبراء عسكريون تؤمنهم البعثة والجهات المانحة. ويتعاون هذا المكتب أيضا مع المعهد الوطني الأنغولي لإزالة المتفجرات في تدريب مشترك يؤمن لـ ٢٥٠ من العاملين المحليين في إزالة الألغام، جرى توظيفهم من بين صفوف الجنود الأنغوليين السابقين. وقد نظم المعهد للمنظمات غير الحكومية الوطنية دورة للتوعية بإزالة الألغام هيأت، حتى الآن، ١٠٠ متخرجا، في حين تدير المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة في أنشطة إزالة الألغام برامج مماثلة في عدد من المناطق الأشد تأثرا.

رابعا - النواحي المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

٢٣ - حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كان عدد مراقبي الشرطة المدنية الذين يخدمون مع البعثة قد وصل إلى ٢٥٣، من أصل قوام مأذون به هو ٢٦٠ مراقبا. ودخلت قيد التشغيل أربعة مواقع إضافية لأفرقة الشرطة المدنية، بحيث بلغ العدد الاجمالي ٣٣ موقعا. ولا تزال أنشطة مراقبي الشرطة المدنية تركز على تدقيق ورصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية، وإيواء أفراد شرطة الرد السريع، وترتيبات الأمن الخاصة بالقادة الأنغوليين، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. كما أن هؤلاء المراقبين يعملون عن كثب مع أعضاء وحدة حقوق الإنسان، التي أنشئت مؤخرا، على رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء على التحقيق فيها.

٢٤ - وخلال الفترة المستعرضة، أعطيت الأولوية لإيواء أفراد شرطة الرد السريع باعتباره تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة واشاعة الأمن، ولا سيما في المراحل الأولية لإيواء قوات يونيتا. وبعد اجتماعات عديدة مع قائد هذه الشرطة، أذن للبعثة، في آخر المطاف، بالدخول إلى ثكنة هذه الشرطة في لواندا، ثم، في أعقاب ذلك، في هوامبو وأويجي. والثكنات المحددة هي، في بعض المناطق، في حالة من الخراب تستلزم من الحكومة إجراءات عاجلة لاصلاحها. ومؤخرا أيضا، زودت سلطات الشرطة الوطنية الأنغولية البعثة بمعلومات عن عدد موظفي شرطة الرد السريع الذين سيجري إيواؤهم في ١٠ أماكن، وعن تسليحهم. ولكن لا يزال هناك حاجة إلى بيانات مفصلة إضافية من أجل البدء باجراءات تدقيق فعالة. كما أن من المهم استكمال وتنفيذ الخطط المتعلقة بنزع سلاح المدنيين الأنغوليين؛ والبعثة عاكفة على العمل مع الحكومة في إعداد هذا البرنامج على نطاق البلد كله.

٢٥ - وتشكل الترتيبات الأمنية الخاصة بقادة يونيتا مسألة حساسة، ولا سيما في أعقاب الحادث الذي وقع في مسكن الجنرال بن بن (الفقرة ٢، أعلاه). ومن المهم أن تصوغ الجهتان، دون مزيد من التأخير، خطة فعالة لتأمين سلامة قادة يونيتا، فذلك عنصر لا بد منه للمصالحة الوطنية. وعملا ببروتوكول لوساكا، وافقت الحكومة، بالفعل، على قبول ٢١٢ من موظفي الأمن التابعين ليونيتا لكي يتدربوا ويجري وزعهم بوصفهم أعضاء في الفريق الخاص التابع للشرطة الوطنية الأنغولية والمسؤول عن حماية القادة السياسيين الوطنيين وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٢٦ - ولا تزال حقوق الإنسان محط اهتمام خاص، ولا سيما إزاء الاعتداءات التي يشنها العسكريون على المدنيين والاعتداءات التي تشنها الشرطة على كلا الطرفين. فهناك تفشي في أعمال المضايقة والنهب والخطف والابتزاز التي تقع عند نقاط المراقبة، وفي غير ذلك من الجرائم، بالرغم من التأكيدات المتكررة التي تصدر عن الطرفين كليهما بشأن التزامهما بوضع حد للاساءات التي تقع لحقوق الانسان.

٢٧ - وبناء على طلب من الأطراف، تنوي البعثة أن تشرع، على نطاق البلد كله، في برنامج لنشر المعلومات الأساسية عن حقوق الإنسان. وبوجه الخصوص، تتضمن خطط ممثلي الخاص عقد سلسلة من

الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية لموظفي الحكومة، في العاصمة وفي الأقاليم على السواء. وقد ركزت أولى هذه الحلقات، التي عقدت في لواندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على دور بروتوكول لوساكا في حماية حقوق الإنسان، وعلى خطة عمل البعثة في هذا المجال خلال الفترة التي تنتهي في شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي الوقت ذاته، وضعت وحدة حقوق الإنسان، التابعة للبعثة، برنامجا توجيهيا للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للبعثة نفسها، متوخية منه تسهيل قيامهم بأنشطة الرصد. وسيوزع على الأقاليم أفراد إضافيون يعملون في رصد حقوق الإنسان، ويؤمل أن يفضي ذلك إلى قيام الحكومة المحلية وموظفي يونيتا بتقديم ما يلزم من الدعم لتعزيز احترام حقوق الإنسان.

خامسا - الجوانب الإنسانية

٢٨ - استمرت عودة الأشخاص المشردين داخليا التلقائية والمنظمة إلى مناطقهم الأصلية. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تولى برنامج الأغذية العالمي نقل نحو ٧٠٠ شخص مشرد داخليا من بنغويلا إلى هوامبو وقد اشتركت في ذلك المجهود السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بإعادة التوطين المعتزمة للسكان المشردين الذين يقيمون حاليا في منطقة جامبا ومقاطعة كواندو كوبانغو، عقدت الحكومة اجتماعات مع المانحين والوكالات المعنية، كما تقوم، بالاشتراك مع يونيتا، بتحليل شتى البدائل.

٢٩ - وما زالت حركة العودة قاصرة على أقل من ١٠ في المائة من السكان المشردين الذين يقدر عددهم بـ ١,٢ مليون نسمة. ويتوقع أن يزداد تباطؤ معدل الحركة خلال الأشهر الخمسة القادمة بسبب صعوبات النقل خلال الموسم المطير، ولأن الأشخاص لن يتمكنوا من العودة إلى المناطق التي توجد فيها ديارهم في موسم الزراعة الحالي. ونتيجة لذلك، ستوجد حاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية مطردة لقرابة ١,١ مليون نسمة من الأشخاص المشردين داخليا طوال عام ١٩٩٦. وقد يعزى المعدل البطيء للعودة أيضا إلى العوامل السياسية والأمنية. فما زالت توجد نقاط تفتيش على امتداد الطرق في كثير من أجزاء البلد بالرغم من تعهد الطرفين بإلغائها كلية، كما حدثت مؤخرا زيادة في حوادث مضايقة موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند تلك النقاط.

٣٠ - ومع هذا، استمر إحراز تقدم في التوسع في عملية الوصول الإنساني بالطرق البرية. فقد فتحت عدة طرق رئيسية من الشاطئ إلى المدن الرئيسية داخل البلد الآن كما فتحت بعض الطرق الموصلة الى الداخل. وفي أعقاب إنجاز عمليات إصلاح الطرق والجسور التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت القوافل الإنسانية الطريق من لوبيتو إلى هوامبو. وسييسر فتح هذا الطريق وغيره من الطرق الاضطلاع ببرنامج المساعدة لمناطق الإيواء التابعة ليونيتا في مقاطعتي هوامبو وبييه، فضلا عن مختلف الأنشطة الإنسانية في الهضاب الوسطى.

٣١ - وفي القطاع الزراعي، أرسل ٥٠٠ ٨ طن من البذور إلى المقاطعات ووزع ما يربو على ٨٠ في المائة منها فعلا واشتركت في ذلك المجهود الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي حالة كفاية سقوط الأمطار فمن المرجح أن يتحسن الأمن الغذائي في الداخل بعد جني محصول أيار/مايو ١٩٩٦، مما سيقلل من الحاجة إلى المساعدة الغذائية الإنسانية.

٣٢ - ويؤسفني أن اضطر إلى الإبلاغ عن فقدان إحدى الطائرات، التي استأجرها برنامج الأغذية العالمي، واختفت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أثناء قيامها برحلة جوية من لواندا إلى جوهانسبرغ وكان على متنها خمسة أشخاص. ولم يوجد الحطام إلا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة كواندو كوبانغو؛ ولم يكن هناك أي أشخاص باقين على قيد الحياة. وما زال سبب الحادث قيد التحقيق، ولكن يعتقد أنه قد يعزى إلى الأحوال الجوية الشديدة السوء.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٣ - في أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين المعقود في بروكسل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي كلل بالنجاح طلبت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المانحين تقديم تفاصيل مالية عن تبرعاتهم المعلنة. وقاما أيضا بالبدء في إنشاء آليات للتنسيق العام لبرنامج إنعاش المجتمع المحلي وتوفير الشفافية في الإدارة المالية. ويتوقع من الحكومة أن تنشئ هيكلا تنسيقيا على المستوى المركزي، برئاسة رئيس الوزراء ووزير التخطيط، ويضم ممثلين للوزارات الرئيسية ومجتمع المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستكون هناك أيضا لجان تنسيق على صعيد المقاطعات تضم جميع المشاركين المحليين الناشطين.

٣٤ - ونظرا لعدم وجود أفراد وطنيين مدربين تدريبا كافيا، فإن آليات التنسيق والرصد تلك ستتطلب مساعدة تقنية. ولذا اتفقت وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء وحدات دعم تقني في وزارة التخطيط ومديريات التخطيط بالمقاطعات. وستتولى تلك الوحدات القيام بما يلي: تقديم المساعدة إلى الإداريين في المقاطعات بتقديم المعونة في مجال التنسيق، ووضع المشاريع والرصد؛ توفير الوصول إلى الآليات المالية؛ وضمان تدفق الاتصالات بما في ذلك التقارير المالية، إلى المانحين. وستنشأ الوحدة التقنية الأولى في مقاطعة هوامبو.

٣٥ - وفي نفس الوقت، يجري تصميم البرامج استنادا إلى اهتمامات مانحين معينين، على أساس جغرافي أو قطاعي. وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة التقنية الى المانحين في تقييم برامجهم المحددة. كما تقوم الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ومنظمة العمل الدولية، بإعداد برامج محددة لدعم الإدماج الاجتماعي للجنود المسرحين. وستوفر هذه البرامج، المقرر إدارتها عن طريق معهد إعادة إدماج الجنود السابقين ووزارة المساعدة الاجتماعية، خدمات المشورة والإحالة والتدريب المهني والتدريب في مجال الأعمال وتوفير الائتمانات الصغيرة ومجموعات العدد، فضلا عن تقديم منح لمشاريع سريعة الأثر.

٣٦ - ويجري برعاية البنك الدولي إعداد برنامج للائتمان من أجل الإنعاش في حالات الطوارئ. وسيركز الائتمان على تقديم الدعم إلى قائمة محددة من البنود المستوردة، فضلا عن إصلاح البنية الأساسية المادية لمراكز رئيسية في المقاطعات والمراكز الحضارية، بخلاف لواندا، التي لحقها الضرر في أثناء الصراع. ويقوم البنك الدولي على حدة بإعداد برنامج ائتمان كبير لإصلاح شبكات امدادات المياه والمرافق الصحية في لواندا. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تقوم بعثة موفدة من صندوق النقد الدولي باستعراض برنامج رصد الموظفين المتفق عليه وبرنامج دعم الإدارة المالية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والممول من السويد. كما سيكون قيد الاستعراض خطط من أجل التصدي لموجة مفاجئة جديدة من التضخم المفرط فضلا عن تكاليف عملية السلام بما في ذلك إدماج جميع جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية.

٣٧ - وبغية تعزيز دور مؤسسات بريتون وودز في انتعاش الاقتصاد الأنغولي وتوطيد السلم، عقدت اجتماعات بين ممثلي وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطون ونيويورك. وعقدت أيضا اجتماعات مماثلة في لواندا بين البعثة وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بغية تعزيز التعاون والتنسيق.

سابعا - ملاحظات

٣٨ - مما يبعث على التشجيع أن الشعب الأنغولي تمكن من الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لبروتوكول لوساكا وقد عم السلام في البلد. فقد أمكن التغلب على الصعوبات التي واجهتها العملية السياسية واستمرت لمدة شهر، ويشجعني بصفة خاصة ما تبذله الحكومة ويونيتا من جهود لاستئناف المفاوضات بشأن المسائل العسكرية المعلقة. كما أن البلاغ المشترك الصادر عن الحكومة ويونيتا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر والبيان الذي أدلى به الرئيس دوس سانتوس في الذكرى السنوية لاستقلال أنغولا أكدا من جديد التزام الطرفين بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في لوساكا في السنة الماضية.

٣٩ - وكانت هناك مناسبات خلال الفترة قيد الاستعراض ألقى فيها تكرار عدم احترام الجانبين لتعهداتهما بظلال من الشك على حقيقة ذلك الالتزام. ومن الأهمية بمكان أن بدء إيواء قوات يونيتا ينبغي أن يشكل مرحلة جديدة في التسوية الأنغولية. ولكي تكلل عملية الإيواء بنجاح فيجب أن تكون عملية مستمرة وقابلة للتحقق التام منها وأن تكون محدودة المدة. ومن الأمور غير الواقعية، بل التي تنطوي على خطر في الحقيقة، إبقاء الجنود في معسكرات كبيرة لفترات زمنية طويلة. ولذا، يجب أن تنجز أيضا على جناح السرعة المراحل التالية من التسريح وإعادة الإدماج.

٤٠ - وأود أن أثني على المجتمع الدولي لمثابرته في مساعدة الطرفين الأنغوليين على المضي قدما في عملية السلام ولتقديمه المساعدة السخية الى البرامج الوطنية للإنعاش والتعمير الوطني. وبينما يتعين على حكومة أنغولا أن تدعم مختلف البرامج المتصلة بتنفيذ بروتوكول لوساكا، ولا سيما تلك التي تتعلق بجمع

قواتها وشرطة الرد السريع في الثكنات وإدماج القوات المسلحة فستلزم مساعدات دولية إضافية لايواء القوات وتسريح المقاتلين السابقين وإزالة الألغام وإعادة تشييد الطرق والمهام الحيوية الأخرى. وقد شرع ممثلي الخاص وموظفي الأمانة العامة فعلا في إجراء اتصالات بهذا الصدد.

٤١ - ومن الأمور المرضية أن عملية الإيواء قد بدأت أخيرا، ولو أنه لم تبدأ بالكاد عدة مهام هامة كان ينبغي التصدي لها في المراحل الأولى من عملية السلام وهي: الإفراج عن السجناء وتبادل المعلومات العسكرية المفصلة وتسوية مسألة المرتزقة. ومن الأمور غير المقبولة أن انتهاكات وقف إطلاق النار وعمليات الاستعداد العسكرية، بما في ذلك زرع الألغام، ما زالت مستمرة بعد مضي سنة كاملة على توقيع بروتوكول لوساكا. وما زالت انتهاكات حقوق الانسان ووضع القيود على حرية تحرك السكان مستمرة. وهذه الحالة غير المرضية يبعث على تفاقمها حملات الدعاية الأخيرة التي تهاجم الأمم المتحدة، والتهديدات التي تعرض سلامة وأمن الموظفين الدوليين في أنغولا للخطر.

٤٢ - ويجب على كلا الطرفين أيضا أن يبرهنا على اعتزامهما بمزيد من الجدية احترام التزاماتهما بفتح الطرق، ولا سيما طرق الإمدادات الرئيسية الممتدة من الغرب الى الشرق. وفي الوقت الحالي، يتعين على نظام السوقيات التابع للبعثة نقل الأفراد والإمدادات بطريق الجو في معظم الأحيان، مما يمثل عبئا على موارد البعثة. وفي ظل تلك الظروف، سيكون من الصعوبات البالغة نقل ومواصلة دعم قوات الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من البلد. كما أن عمليات التأخير في فتح الطرق الثانوية يواصل عرقلة تشييد مناطق الإيواء وتزويدها بالإمدادات. ولذا، قد تضطر البعثة الى تنقيح خططها التنفيذية أو التماس الإذن بزيادة نفقاتها على الدعم الجوي زيادة كبيرة.

٤٣ - وتمضي الأمم المتحدة قدما في مهمة دعم جهود الشعب الأنغولي وزعمائه في إقامة الهياكل اللازمة لإحلال السلام الدائم في بلده. وقد قارب وزع قوات البعثة على الإنجاز كما حقق إنشاء مناطق الإيواء تقدما طيبا. لقد أنجز الكثير منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا منذ سنة مضت. ولكن ليس هناك مجال للرضاء الذاتي. فالكثير من العوامل التي حالت دون تنفيذ اتفاقات السلام السابقة ما زالت توجد دلائل كثيرة عليها: انعدام الثقة، والأنشطة العسكرية المستمرة، والتراخي في القيام بأنشطة الإيواء والأنشطة ذات الصلة، وعرقلة التنقل الحر، وإعادة الإدارة الحكومية، وعدم احترام الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. ويجب على الحكومة ويونيتا أن يبرهنا، من خلال اتخاذ اجراءات محددة، على التزامهما حقا بالسلام وأنهما على استعداد لتدارك هذه العناصر السلبية. وأناشدهما، على سبيل الاستعجال، أن يقوما بذلك.

المرفق

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية

(في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)

المرفق الأول (تابع)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	١٠	--	--	١٥٢	١٦٢
الأرجنتين	--	--	--	--	--
الأردن	٢٠	٢٠	--	--	٤٠
أوروغواي	١٠	٩	٣٧	٨٠٠	٨٥٦
ايطاليا	--	--	٤	--	٤
باكستان	٥	--	٥	--	١٠
البرازيل	٣٠[أ]	١٧	٣٩	١ ٠٣٩	١ ١٢٥
البرتغال	٨	١١	٢٠	٢٠٦	٢٤٥
بلغاريا	٩	١٥	--	--	٢٤
بنغلاديش	١٠	١٦	٢١	٢٠٠	٢٤٧
بولندا	٧	--	--	--	٧
الجزائر	٨	--	--	--	٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٥	--	--	٥
جمهورية كوريا	--	--	--	١٩٨	١٩٨
رومانيا	--	--	٢٦	٨٦٥	٨٩٢
زامبيا	١٠	١٥	١	٥٠	٧٦
زمبابوي	٢٢	٢٢	٣٧	٧٩٨	٨٧٩
سلوفاكيا	٥	--	--	--	٥
السنغال	١٠	--	--	--	١٠

المرفق الأول (تابع)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
السويد	١٩	١٠	--	--	٢٩
غينيا - بيساو	٢٠	٣	--	--	٢٣
فرنسا	٨	--	٨	--	١٦
فيجي	--	١٠	--	--	١٠
الكونغو	٨	--	--	--	٨
كينيا	١٠	--	--	--	١٠
مالي	١٠	١٥	--	--	٢٥
ماليزيا	٢٠	٢٠	--	--	٤٠
مصر	١٠	١٥	--	--	٢٥
المغرب	--	١	--	--	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	--	--	٣	--	٣
النرويج	٤	--	--	--	٤
نيجيريا	٢٠	٢٠	--	--	٤٠
نيوزيلندا	٥	--	٨	--	١٣
الهند	١٩	١٣	٤٩	١ ٠١٤	١ ٠٩٥
هنغاريا	١٠	٨	--	--	١٨
هولندا	١٥	٨	٨	--	٣١
المجموع	٣٣١	٢٥٣	٢٦٦	٥ ٣٢٣	٦ ١٨٤

(أ) منهم ١١ موظفا طبيا.